

الباب الثالث

الأسس الفلسفية والاجتماعية للتدريس

الفصل السابع: الطبيعة الإنسانية، والتربية

الفصل الثامن: الثقافة والمجتمع، والتربية.

الفصل السابع

الطبيعة الإنسانية والتربية

مفهوم الطبيعة الإنسانية

من الأهمية بمكان أن يتحدد مفهوم الطبيعة الإنسانية وحقيقتها في أذهان المشتغلين بالتربية والتدريس، قبل أن يبذلوا أية جهود لوضع أهدافهم التربوية، أو تخطيط مناهجهم، من أجل تحقيق تلك الأهداف.

ولقد اختلف رجال الفكر فيما نادوا به من تفسيرات متباينة عن الطبيعة البشرية، واستندت بعض هذه التفسيرات إلى أمور غيبية، وجاء البعض الآخر خاطئاً في أساسه، بينما وجدت تفسيرات ناقصة، نظرت إلى الطبيعة الإنسانية من زاوية واحدة. والاختلاف الأساسى القائم بين هذه التفسيرات يدور محوره حول مدى ثبات الطبيعة الإنسانية وفطريتها، أو فى عبارة أخرى حول أثر كل من الوراثة والبيئة فى تكوين الطبيعة الإنسانية للفرد.

وتحديد موقفنا من هذا الاختلاف فى الرأى أمر جوهري، إذ على ضوء ما نعتقده بشأن الطبيعة الإنسانية يمكننا تخطيط النشاط التربوى اللازم من حيث أهدافه ومناهجه، فإذا أخذنا بالرأى القائل بأن الطبيعة الإنسانية فطرية، كان مجال العمل التربوى أمامنا ضيقاً، لا يستطيع أن يفعل شيئاً يذكر لتعديل تلك الطبيعة، ولا داعٍ حينئذ لبذل جهد ضائع مادام كل إنسان قد تقرر مستقبله، قبل أن يدخل غمار الحياة. وعلى العكس من ذلك.. فإذا كنا من مؤيدى الرأى القائل بأن الطبيعة الإنسانية ليست فطرية، بل نتاج تفاعل الإنسان مع بيئته الاجتماعية، التى يحيا فيها فى عالم الواقع، كان الباب أمامنا مفتوحاً على مصراعيه لتخطيط مناهجنا التربوية، التى تدفع بنمو الإنسان، والتى تشكل طبيعته لخيره وخير المجتمع الذى يعيش فيه.

أولاً: النظرة الفطرية للفرد

كان المدخل الخاطيء فى تفسير الطبيعة الإنسانية قديماً، هو قيام ذلك التفسير على

أساس نظرة ثنائية للإنسان. وقد نادى أفلاطون بتلك الثنائية فاعتبر الإنسان شيئين: عقلاً وجسماً، ينتمى كل منهما إلى عالم مختلف؛ فالعقل ليست له حدود مكانية، وهو أقرب إلى الروح التي تعيش في عالم مستقر، ولذلك فهو أسمى من الجسم الذي يتصف بالاضطراب والتغير، شأنه شأن العالم الواقعي العملي المادي، الذي نعيش فيه ونعتمد فيه على حواسنا.

وترى هذه النظرة أن الروح قد وجدت في العالم المثالي، قبل أن تربط إلى الجسم، وهناك كانت تعرف كل الحقائق والمثل العليا من حق وخير وجمال، إلا أنها بارتباطها بالجسم نسيت كل ذلك، ولا سبيل إلى استرجاع تلك المعرفة إلا بواسطة العقل، ولهذا أيضاً فقد اعتبرت العلوم النظرية المتصلة بالعقل كالفلسفة والمنطق والرياضيات أسمى من الفنون الميكانيكية، التي تتطلب حركة ومهارة جسمية، وأطلق على تلك العلوم النظرية اسم «الفنون الحرة».

ووفقاً لهذه النظرة أيضاً، كان البحث والتأمل العقلي هو السبيل إلى الوصول إلى الحقائق والتعميم واليقين، فنتائج العمل العقلي كلية مطلقة. وهذا في رأيهم على العكس من نتائج التجربة أو الخبرة، فهي جزئية لا تبلغ بها يقيناً أو تعميماً.

ويختلف التجريبيون حديثاً في مفهوم للخبرة عن مفهوم الإغريق القدماء لها، فهي في نظر التجريبيين مرتبطة بالتفكير بالتفكير وتتجمع جزئياتها معاً؛ لتكون كلاً مترابطاً شاملاً، يزداد عمقاً واتساعاً بازدياد التجربة أو الخبرة.

وقد أعلى من شأن الخبرة أيضاً ما أقره علم النفس حديثاً من أن الإنسان يحيا دائماً في تفاعل مع بيئته إيجابياً، يثمر تغيرات في كل من الإنسان وبيئته.

ويبدو أن هذا التفسير الذي أدلى به أفلاطون عن الطبيعة الإنسانية كان مرتبطاً بمصلحة طبقية، ألحت على أفلاطون نفسه ليحميها، فقد كان أفلاطون من طبقة الأشراف في مجتمعه، وكان تأكيد وجود طبقات فطرية، واحدة عقلية لها الأعمال الرفيعة، وأخرى جسمية شهوية لها الأعمال الدنيا، يعين على الإبقاء على الثنائية الاجتماعية القائمة في زمنه.

والتربية وفقا لهذه النظرية أيضا تربية عقلية، تمكن العقل من الاتصال بعالم الروح ومثله العليا، وهي تنمية للقدرات الكامنة من الداخل، دون اعتبار للبيئة الاجتماعية التي يحيا فيها الفرد ويعيش. أما عن الجسم وأنشطته فهي أمور ينبغي أن ينصرف اهتمام التربية عنها. بل فوق هذا، فإن أساليب التربية ينبغي أن تعمل على إخضاع الجسم - ولو بالعقاب - حتى يفسح المجال أمام العقل لممارسة نشاطه في استقبال المعرفة، التي تلقى عليه في إصغاء منه وطاعة، ولو كانت تلك المعلومات فوق مستواه.

التفسيرات المختلفة للطبيعة الفطرية

على أن القول بالطبيعة الفطرية للفرد المنفصلة عن المؤثرات البيئية الاجتماعية لم تتضمن تفصيلات واحدة مشتركة بين التفسيرات المختلفة للطبيعة الإنسانية، التي تضمنتها هذه النظرية. فيرى أحد هذه التفسيرات أن طبيعة الفرد واحدة رغم اختلاف الثقافات، وأن العقل هو الصفة المشتركة بين بنى الإنسان؛ ولهذا ينبغي أن تكون التربية واحدة في مناهجها بالنسبة للجميع، وأن مهمة التربية تنمية العقل بواسطة التراث الثقافى.

وتفسير ثان يرى أن الطبيعة الفطرية للإنسان تتمثل فى عقله بما فيه من ملكات، مستقل كل منها عن الملكات الأخرى، فملكة للذاكرة وأخرى للتفكير وثالثة للتخيل وغيرها من الملكات، ووظيفة التربية أن تدرّب كلا من هذه الملكات على حدة بما يناسبها من مواد دراسية.

وتفسير ثالث يرى أن الطبيعة الفطرية للإنسان تتمثل فى سلبية عقل الإنسان، فهو صفحة بيضاء يمكن ملؤها بما يعن للكبار من قيم الماضى وحقائقه. وهكذا يعزل الطفل عن الحاضر والمستقبل ولا يعترف له بكيانه الحيوى، ويذكر اسم الفيلسوف «جون لوك» مرتباً بهذا التفسير. ويبدو أيضا أن هذا التفسير الذى نادى به جون لوك - فى القرن السابع عشر فى إنجلترا - كان يهدف إلى تدعيم نظام الحكم الملكى المطلق فى عصره.

وتفسير رابع نادى بالطبيعة الفطرية الشريرة للإنسان، وقد ارتبط به بعض رجال

الدين المسيحي، حين نادوا بخطيئة الإنسان بعد «الزلة الكبرى» لأدم، وضرورة السمو بالروح عن طريق التقشف والحرمان واتباع أساليب الفهر والعقاب لإخضاع الجسم وإذلاله؛ حتى لا يعوق الروح عن السمو المنشود. ويرتبط بهذا التفسير اسم الفيلسوف «هوبز» فى القرن ١٦ - ١٧، وقد نادى بضرورة استخدام الأساليب الاستبدادية التحكيمية للحد من شر الإنسان؛ فلقد بلغ أهل عصره فى إنجلترا درجة شديدة من الفوضى والاضطراب، جعلت هوبز يرفع صوته منادياً بذلك التفسير للطبيعة الإنسانية. ولعله فى مناداته بالطبيعة الإنسانية الخاطئة، كان يؤيد - من طرف خفى - نظام الحكم الملكى المطلق، الذى كان قائماً فى ذلك الزمان، والذى دفع الناس الى التمرد عليه.

وتفسير خامس يرتبط به اسم «روسو» فى القون الثامن عشر، ويعبر عنه أحياناً بالنظرة الطبيعية للإنسان. ومضمونه على العكس من التفسير السابق، أن طبيعة الفرد خيرة لأنها من صنع خالق الطبيعة، وأن هذه الطبيعة الخيرة لا يفسدها سوى القوانين والالتزامات الاجتماعية. ولهذا فإنه إذا أردنا نمواً سليماً للإنسان، ينبغى حماية نزعاته الفطرية الطبيعية من التدخل من جانب المجتمع وتنظيماته، ويتحقق ذلك بإتاحة فرص النمو الحر لميوله الطبيعية وتجنب التعليم المنظم؛ فرغبات الطفل وميوله ينبغى أن تكون الأساس فى التعلم، هذا بالإضافة إلى أن التعلم يتم عن طريق النتائج الطبيعية لأفعال الفرد، وهو الأمر الذى يجعل التعلم فى الواقع محدوداً، وقد يكون مهلكاً.

وتنمية الطفل هنا تتم عن طريق اتصال الإنسان بالطبيعة بواسطة حواسه اتصالاً مباشراً، ولهذا نادى روسو بضرورة تنمية الحواس، وتأجيل تعلم القراءة إلى سن متأخرة. ولقد ظهر هذا التفسير احتجاجاً على الفساد والانحلال، الذى ساد فى تلك الآونة، والذى دفع روسو إلى محاولة فصل النشء فى المجتمع حماية لهم من فساد المجتمع. وكان لهذا التفسير - رغم عدم إشارته إلى المجتمع كعامل مؤثر فى تكوين الطبيعة الإنسانية - فضل فى لفت الأنظار إلى ضرورة مراعاة خصائص الطفل فى العملية التعليمية.

وتفسير سادس للطبيعة الإنسانية، يرى وجود فطرية منعزلة، تسبب قيام الإنسان بأفعاله المختلفة، وأطلق على تلك القوى اسم «الغرائز» كحب الذات والغريزة الجنسية وغيرها، ومن المعروف أن أصحاب هذا التفسير لم يتفقوا فيما بينهم على عدد هذه الغرائز.

ولقد كان للفهم الخاطيء لنظرية «داروين» فى النشوء والارتقاء أثر فى ظهور هذا التفسير للطبيعة الإنسانية، ذلك أن القول بأن الإنسان أعلى الحلقات فى سلم التطور قد أوحى لأصحاب هذا التفسير بالتشابه بين غرائز الإنسان وغرائز الحيوانات الدنيا؛ فاعتبروا أن غرائز الإنسان ثابتة لا تتعدل، وأن أفعال الإنسان تتكرر هى نفسها بتأثير القوى الغريزية الدافعة من ورائها، وهكذا تصحح للوراثة اليد العليا فى تحديد حاضر الإنسان ومستقبله. وقد حرم السلوكيون أصحاب هذه النظرية الإنسان من عقله، واعتبروا سلوكه مجموعة من الاستجابات للمثيرات الكائنة، بالإضافة إلى مجموعة من الأفعال المنعكسة، مع إمكان إيجاد ترابط بين تلك الأفعال المختلفة. ولهذا كان تفسيرهم للطبيعة الإنسانية قائماً على أساس نظرة جزئية، اتخذت أساساً لتفسير شامل، فجاء التفسير قاصراً.

والواقع أن الإنسان كائن فى حالة نشاط مستمر مادام حيا، وأن أفعاله التى يقوم بها لا تتكرر هى ذاتها، وذلك لتغير ظروف البيئة التى يحيا فيها الإنسان، ثم أن سلوك الإنسان لو كان غريزيا، لتشابه ذلك السلوك بين الأفراد جميعاً، وهو الأمر الذى يتعارض مع ما هو قائم فعلاً من اختلاف السلوك باختلاف المجتمعات.

على أن التطور الذى أشار اليه «داروين» حين اعتبر الإنسان أعلى الحلقات فى سلم التطور، لم يعن أبداً أن الإنسان وقد وصل إلى ما هو عليه، قد توقف عند ذلك، بل كان يعنى أن الأنواع الحيوانية ليست جامدة، وأنها متطورة تسعى للتكيف مع ظروف الحياة المحيطة بها. فالخبرات التى يكتسبها الإنسان تعينه على التطور أى النمو، وهكذا تصبح التربية عملية اكتساب خبرات، كما نادى بذلك البراجمسيون.

هذه التفسيرات السابقة للطبيعة الإنسانية يلاحظ أنها تقوم على أسس غيبية أو فرضية، ولكن ما لبث أن ظهر تفسير آخر يعتبر الطبيعة الإنسانية طبيعة بيولوجية، وهو

تفسير لنشاط الإنسان على ضوء تكوينه البيولوجي، الذى يحدد لنا حاجات الفرد وميوله. وهذا التفسير ولو أنه أغفل أيضاً كغيره من التفسيرات السابقة أثر المجتمع فى تشكيل الطبيعة الإنسانية، وأبرز فطرية طبيعته، إلا أنه كان تفسيراً علمياً، اتخذ أساسه من عالم الواقع الفعلى.

هذا... ويجمع بين التفسيرين الأخيرين النظر إلى الإنسان باعتباره حيواناً طبيعياً.

ثانياً: النظرة الاجتماعية الثقافية للفرد

ثم ظهر تفسير حديث شامل للطبيعة الإنسانية باعتبارها متكاملة لا ثنائية، فهى ليست منقسمة إلى جسم وعقل، وهى ليست شخصية متكونة بعيداً عن البيئة الاجتماعية، بل نتاج تفاعل مستمر بين الكائن الحى؛ أى تكوينه البيولوجى وبين بيئته الاجتماعية. ولما كانت البيئة الاجتماعية للإنسان متغيرة بتغير الزمان والمكان، فإن الطبيعة الإنسانية أيضاً تتغير تبعاً لتغير تلك العوامل، الأمر الذى يعطى الإنسان القيادة فى تكوين طبيعته، وفى تغيير بيئته الاجتماعية، ولا يتطلب ذلك سوى بذل جهد من جانبه لتحقيق أهدافه.

وواضح أن هذا التفسير قد استفاد من التفسير السابق، الذى ينظر الى الطبيعة الإنسانية نظرة بيولوجية خالصة، إلا أن هذا التفسير الحديث لم يعتبرها المحدد الوحيد لطبيعة الفرد، بل أشرك فيها وبدرجة كبرى البيئة الاجتماعية، حين اعتبر أن الشخصية تكتسب أثناء التفاعلات الاجتماعية الثقافية. وهكذا يكون هذا التفسير قد تخلص من النظر إلى الإنسان كحيوان طبيعى (وهى الصفة التى ظهرت فى التفسيرين السابقين عليه)، كما أنه تخلص من تفسير طبيعة الإنسان على أسس متصلة بعالم غيبى هو عالم المثل (وهى التفسيرات التى سبقت التفسيرين الأخيرين)، وجاء تفسيراً مرتبطاً بعالم الواقع الذى يعيشه الإنسان.

ورغم اعتراف هذا التفسير بأثر الكون البيولوجى للفرد فى تحديد طبيعته، فقد عرف هذا التفسير بالنظرة الاجتماعية الثقافية للفرد، ولم يكن حذف الإشارة الى الجانب البيولوجى تجاهلاً أو إنكاره لأثره، وإنما كان ذلك على أساس أن الاختلافات

البيولوجية ذاتها تعبر عن نفسها فى أساليب اجتماعية ثقافية، وعلى هذا الأساس نفسه يتعدى الفصل بين ما هو فطرى فى طبيعة الإنسان، وما هو مكتسب.

وما دامت الطبيعة الإنسانية للفرد تتأثر فى تكوينها بالبيئة الاجتماعية الثقافية، التى يعيش فيها الفرد ويتفاعل معها، فإن الطبيعة الإنسانية تختلف باختلاف الأفراد؛ نظراً لاختلاف خبراتهم فى بيئاتهم الاجتماعية، حتى ولو كانت تلك البيئة واحدة. كذلك فإن هذه الطبيعة أو الشخصية تختلف باختلاف نمط السلوك، الذى يمليه الدور الطبيعى للفرد فى المجتمع، كما تختلف باختلاف خصوصيات الثقافة التى يتعرض لها.

ويتفق هذا التفسير الحديث مع ما يراه علم الأحياء من أن احتفاظ الكائن بحياته رهن بأن يكون فعالاً؛ حتى يتكيف مع بيئته بالتغير فيها حيناً وبالتغير فى نفسه حيناً آخر.

وإذا فالطبيعة الإنسانية متغيرة، وتختلف باختلاف الأفراد، وتلعب كل من الوراثة والبيئة دوراً فى تكوينها.

المفاهيم الأساسية فى كل من النظرتين:

وتحديداً للاختلاف بين النظرة الثنائية والنظرة الاجتماعية الثقافية للطبيعة الإنسانية، نوجز فيما يلى موقف كل منهما وتفسيره للمفاهيم الأساسية:

١- الخبرة: ترى النظرة الثنائية أنها معرفة جسمية عملية، لأنها تقوم على اتصال حسى بعالم الواقع، وهى بالتالى خبرة جزئية ناقصة، لا تعين على الوصول إلى يقين.

أما النظرة الاجتماعية الثقافية فتعتبرها أنواعاً من التفاعل بين الفرد وبيئته الطبيعية والاجتماعية. والخبرة بهذا المعنى لا يختص بها الإنسان، فالحيوانات لها أيضاً خبراتها، على أن خبرة الإنسان تختلف عن خبرات غيره من الكائنات الحية من حيث أنها خبرة كاملة؛ لأنه يدرك ما يقوم به، كما يدرك أهدافه، بالإضافة إلى أنه يحتفظ بآثار هذه الخبرة ليستفيد منها فى خبراته المستقبلية.

ولما كانت الخبرة وفق النظرة الاجتماعية الثقافية تتضمن تفاعلاً بين الإنسان والبيئة، وكان اشتراك العقل في المرور بالخبرة ضرورياً لتحقيق هذا التفاعل، لم تكن هناك خبرة عملية منفصلة عن التفكير، فالعقل يعطى الخبرة معنى.

والخبرة قد تكون مباشرة أو غير مباشرة. والخبرة المباشرة يمر بها الإنسان مادياً أو نفسياً أو هما معاً^(١)، ولهذا كان تأثيرها في النفس عميقاً. والخبرة غير المباشرة فيما ينقل الينا من خبرات غيرنا، كما يحدث عند انتقال تراث الجنس البشري من جيل إلى جيل.

والحاجة الى النوعين من الخبرة ماسة ولا غنى عنها؛ فالخبرة المباشرة أساسية لفهم المعاني والرموز والتجريدات، والخبرة غير المباشرة تمدنا بثقافات عصور وأجيال مضت؛ فتوفر علينا البدء من جديد في فهم بيئتنا الطبيعية والاجتماعية، وتمكننا من مواصلة البناء والتشييد والتطور، وليست كل الخبرات تربوية؛ فالخبرة التربوية هي التي تنصف بالاستمرار، وتحقق نمو شخصية الإنسان وذاتيته في اتجاه يرضى عنه المجتمع، ولهذا.. فإن الخبرة التي تحقق استمتاعنا وقتياً لا تمتد أثره إلى المستقبل، أو التي تحقق كسباً يذهب في الوقت ذاته بأمن صاحبها وطمأننته، لا تعتبر خبرة تربوية. فالخبرة التربوية تقوم على أساس خبرات سابقة، وتمهيداً لخبرات لاحقة، وترتبط بالسابق واللاحق من الخبرات المتشابهة، أو في خبرة واحدة، تزداد عمقاً واتساعاً بزيادة خبرات الإنسان في الحياة.

ولما كانت الخبرة التربوية تتضمن تفاعلاً بين الإنسان وبيئته، كان من الضروري لتحقيق التفاعل الكامل بينهما أن تختار الخبرات في ضوء قدرات الفرد واستعداداته، وأن تمد البيئة بالظروف التي تعين على اتمام هذا التفاعل. ونظراً لاختلاف الأفراد فيما بينهم من حيث حاجاتهم واستعداداتهم، فإن تفاعل الأفراد المختلفين مع البيئة الواحدة تختلف عناصره كما تختلف نتائجه، وهو أمر جدير بالاعتبار في الموقف التعليمي. على أن الموقف التعليمي الذي تتوافر فيه عناصر يستطيع كل فرد أن يجد فيها ما ياتفق مع حاجاته واستعداداته، لهو أفضل المواقف التعليمية، إذ إنه يعين على تنمية اتجاهات نفسية إيجابية نحو التعلم وموضوع التعلم.

(١) محمد لبيب التميمي: مقدمة في فلسفة التربية، مكتبة الأنجلو، القاهرة، سنة ١٩٦٢ ص ٨٥.

هذا والخبرة الكاملة خبرة شاملة تفيد في تنمية مكونات السلوك المختلفة عند الفرد، من اتجاهات، ومعرفة، ومهارات وغيرها.

٢- العقل: ترى النظرة الثنائية أنه القانون الذى تخضع له الظواهر الطبيعية، والمعيار الذى يجب على الأعمال الإنسانية أيضاً أن تخضع له. وهى تضع العقل فى مستوى رفيع، أعلى من الخبرة، وفى غير حاجة إليها. أما النظرة الاجتماعية الثقافية فتعتبر العقل وظيفته ونشاطاً ينمو فى مجال النشاط الجسمى والاجتماعى؛ أى أثناء المرور بالخبرة، ويقوم بنشاطه كمجموعة من المعانى المنظمة المتكونة نتيجة لأنشطة سابقة، ووظيفته اقتراح الحلول المناسبة للتغلب على ما يعترض الفرد من صعوبات فى حياته، وهو ينشأ مع الفرد ويزداد نمواً بالخبرة والتجربة.

٣- المعرفة: ترى النظرة القديمة أن المعرفة التأملية هى التى تتصل باليقين الثابت، وأنها تسمو على المعرفة العملية التى تتصل بالواقع المتغير. والمعرفة البحتة كاملة فى ذاتها، لا غرض لها ولا غاية، وهى متعة جمالية لا تلبسها إلا بواسطة العقل. أما المعرفة المتعلقة بالجسم واحتياجاته فهى معرفة خسيصة ناقصة شأنها شأن المعرفة العملية؛ إذ إن كلا منهما له غرض معين.

وترى النظرة الاجتماعية أن العمل قلب المعرفة، والتفاعل بينهما مستمر. وترى أن القوانين والنظريات نشأت من خبرات؛ أى تجارب واسعة للجنس البشرى مع بيئته، تطورت إلى أفكار ورموز وقوانين ونظريات، وكذلك فهى تعتبر المعرفة وسيلة لتوجيه الفرد فى حياة الواقع.

٤- الأفكار والتفكير: ترى النظرة القديمة أن التفكير النظرى يسمو على التجريب، كما أنها تعلو من قيمة الفكرة وتعزل وظيفتها عن العمل، فهى منفصلة عن الخبرة وسابقة عليها، أما النظرة الحديثة ترى أن الأفكار نتاج تعاملنا مع البيئة، وأن صحتها تتضح بأثرها فى التغلب على مصاعب الحياة وحل مشكلاتها، كما أنها مرتبطة بالخبرة وغير سابقة عليها. أما التفكير فهو عملية ننظم بها الأشياء والأحداث من جديد؛ بحيث تخدم أغراض الفرد، وللذكاء دور مهم فيه.

٥- الذكاء: ترى النظرة الأولى أن الذكاء فطري متمثل في العقل المرتبط بعالم الروح أو المثل، ولا علاقة له بالبيئة أو الخبرة، أما النظرة الثانية فتعتبر الذكاء تآمًا، وهو قائم على التجارب، ويكتسبه الإنسان من تفاعله مع بيئته أثناء حياته، وهو متأثر بعامل موروث.

٦- التغير: لم تعترف الفلسفات القديمة بالتغير الاجتماعي. أما النظرة الاجتماعية فتري أن التغير قائم، وهو ظاهرة اجتماعية صحية، ومهمة الإنسان بالنسبة لذلك التغير هي مواجهته وتوجيهه لصالحه. أما قوانين الطبيعة فهي ثابتة، ومهمتنا أن نعرفها.

٧- القيم والأخلاق: تفصل النظرة الثنائية بين الإنسان وبيئته، فهي ترى أن القيم العليا مثالية غير مرتبطة بالبيئة. أما النظرة الاجتماعية الثقافية للطبيعة الإنسانية فتري أن الفضائل والردائل أنواع من التكيف الواقعي بين قدرات الفرد وبيئته الخارجية، وأن الصفة الخلقية تتعلق بنواحي النشاط، التي يستطيع الإنسان أن يختار فيها بين بلدين.

٨- التضمينات التربوية: ترى النظرة الثنائية أن التعلم هو عملية استرجاع العقل للأفكار، التي كان يعرفها من قبل في عالم المثل، منفصلة عن البيئة التي يعيش فيها، وهي معرفة لذاتها، يحصلها الطفل عن طريق العقل فقط، ولهذا يتضمن المنهج الموضوعات التي تدخل في نطاق التأمل العقلي، دون نظر إلى الظروف الاجتماعية القائمة. والذكاء هنا نظري مرتبط بالعقل أو الروح ومنفصل عن البيئة، ولهذا لا حيلة للتربية للتعديل في قدرة الإنسان العقلية.

أما التضمينات التربوية للنظرة الاجتماعية الثقافية فهي متشعبة، نوجزها فيما يلي:

- التعليم عملية وظيفية تساعد على تجدد الحياة وتنميتها، ويتم عن طريق الخبرات التي يمر بها الكائن الحي، والتي هي نتاج التفاعل بين خصائصه الموروثة وبيئته التي يعيش فيها.

- يشترك الفرد ككل في عملية التعلم.

- يتضمن المنهج كل الخبرات التي تؤثر في شخصية الفرد، وتعتبر البيئة عاملاً أساسياً في تكوين طبيعة الفرد.

- الاهتمام بالنشاط الحر والتعبير عن الذات كوسيلة للتعلم؛ أى النمو الذى يتم عن طريق الخبرة الحية، واستغلال فرص الحياة السانحة أمام الفرد، واتخاذ المعارف والمهارات وسائل لا غايات، لتعرف العالم الدائم التطور وترقيته.

- الاهتمام وبذل الجهد عنصران مهمان فى عملية التعلم، ويرتبطان بالهدف.

- لما كان الذكاء ينمو مرتبطاً بالعقل النامى، فإن قيمة اختبارات الذكاء هى تحديد مستوى الذكاء فى وقت بعينه، ولا يجوز الاعتماد عليها فى تحديد نسبة الذكاء مستقبلاً؛ فالعمل الوراثى لا يضع وحده الحدود النهائية لإمكانات النمو، ذلك أن البيئة تشترك مع الجينات فى وضع تلك الحدود النهائية.

وفى ختام حديثنا عن الطبيعة الإنسانية، نود أن نبرز أنه فى ضوء النظرة الاجتماعية الثقافية، يحيا الإنسان متفاعلاً مع بيئته الاجتماعية، وعن طريق هذا التفاعل الذى يتضمن التأثير والتأثر بالبيئة، يكتسب الفرد طبيعته أو شخصيته، التى تزداد نمواً كلما ازداد هذا التفاعل عمقاً. ونمو الشخصية هو - فى عبارة أخرى - ازدياد إحساس الفرد بذاته نتيجة للتفاعل بين الفرد وبيئته الاجتماعية، ويطلق على عملية التفاعل هذه اسم «التنشئة الاجتماعية»^(١) أو «التطبيع الاجتماعى»^(٢). ولما كان سلوك الأفراد انعكاساً لثقافتهم، كانت عملية التفاعل الاجتماعى، أو التنشئة الاجتماعية عملية تنشئة أو تفاعلاً ثقافياً، والثقافة هنا هى ثقافة مجتمع بعينه، يحملها أفراد ذلك المجتمع.

على أن ثقافة المجتمع لا تفرض سلوكاً واحداً محدداً على جميع الأفراد، بل إنها توفر فرصاً متنوعة للفرد يستفيد منها، وتقدم أساليب مختلفة؛ يختار من بينها ما يتلاءم مع خصائصه الجسمية والنفسية. ولهذا نجد أن استجابات الأفراد مختلفة بالنسبة للموقف الواحد، كما أن ما يتعلمه فرد من خبرة معينة، يختلف عما يتعلمه فرد آخر من الخبرة ذاتها.

(١) محمد الهادى عفيفى. التربية والتغير الثقافى. الأجلو. سنة ١٩٦٣.

(٢) محمد لبيب النجيمى. الأسس الاجتماعية للتربية. الأجلو سنة ١٩٦٥. ص ١٢٥.

كذلك فإن استجابات الفرد لموقف معين، تختلف بمرور الزمن، رغم تماثل المواقف، وذلك نتيجة للتغيرات الجسمية والنفسية التي تحدث للفرد بفعل التفاعل الاجتماعي أى الثقافى الذى مر به. وفى عملية التنشئة الاجتماعية، ترى للمجتمع مطالب يتوقع من أفراد الالتزام بها، والقدرة على أدائها فى مراحل معينة من نموهم، ويطلق على هذه المطالب اسم «المطالب التطورية»؛ نظراً لأنها متطورة تبعاً لتطور نمو الفرد. ومن بين هذه المطالب ما يتصل بضبط الفرد لحاجاته البيولوجية، والالتزام بمعايير اجتماعية معينة، والقيام بأدوار اجتماعية مختلفة، واكتساب مهارات متنوعة. والتنشئة الاجتماعية قد تحدث عرضاً أثناء الاتصال العابر للفرد بغيره من أفراد المجتمع، وقد تكون فى صورة منظمة، وهو الدور الذى تقوم به المؤسسات الاجتماعية المختلفة، وتزداد العملية فناً وتعقيداً كلما ارتفعت ثقافة المجتمع.

الفصل الثامن

الثقافة والمجتمع والتربية

الثقافة:

للثقافة تعاريف مختلفة، لعل أحدثها أنها الإلمام بالقضايا العامة للمجتمع، وتكوين رأى فيها، على أن هذا التعريف لم يتسع انتشاره بعد. ولعل أشهر التعاريف، هما: تعريفان يرى أحدهما أن الثقافة تضم الجانب المعنوى أى الفكرى من إنتاج الإنسان، أما الآخر فيضمن الثقافة ما اصطنعه الإنسان فى بيئته من إنتاج معنوى ومادى.

والتعريف الأخير قد يكون أفضل التعاريف للعمل وفقه فى مجال التربية، حيث إن الفصل بين الإنتاج المادى والإنتاج المعنوى لا مبرر له، وذلك لأن الإنتاج المادى لا بد أن تسبقه فكرة، أى إنتاج معنوي؛ فالإنتاج المادى هو المظهر التطبيقي للإنتاج المعنوى.

وفى ضوء هذا التعريف الشامل، تضم الثقافة نسيج الأفكار والمثل والمعتقدات والمهارات والأدوات والأشياء وطرق التفكير والتقاليد والعادات والمؤسسات المختلفة التى يولد فيها كل عضو فى المجتمع؛ فالطريقة التى يحصل بها الأفراد على معاشهم، وأنواع الرياضة التى يمارسونها، والقصاص التى يتناقلونها والأبطال الذين يعجبون بهم، والموسيقى التى يؤدونها، وطريقة رعايتهم لأطفالهم، والتنظيم الأسرى، ووسائل الاتصال والانتقال التى يستخدمونها، ونظمهم الاقتصادية والسياسية، ومعانى الحقوق والواجبات والأخلاق عندهم... كل هذا الأمور، وكثير غيرها - لا يمكن حصره - تكون ثقافة القوم.

المجتمع:

ويختلف لفظ «الثقافة» فى مدلوله عن لفظ «المجتمع»؛ فالمجتمع جماعة منظمة من الأفراد يعتبرون أنفسهم جماعة متميزة عن غيرها بما يربط بين أفرادها من عواطف وأنواع من الولاء مشتركة، وتقاليد وآمال ومعتقدات. ولما كانت هذه العواطف

وأشكال الولاء والتقاليد والآمال والمعتقدات وغيرها من العناصر التي يشترك فيها أفراد المجتمع، جزءاً من الثقافة، كان من المتعذر وجود مجتمع دون ثقافة؛ فالمجتمع يتكون من الناس، والثقافة تتكون من الأفكار، وبما تعلم الناس عمله واعتقاده وتقديره، والاستمتاع به على مر من السنين والأيام.

اختلاف الثقافات:

وتختلف الثقافة من مجتمع لآخر، فمن الواضح أن ما يعلمه الناس، وما يعتقدونه، وما يحبونه، يختلف من مجتمع لآخر، كما تختلف هذه الأمور كلها في داخل المجتمع الواحد على فترات متباعدة، بل إن ما يعتقد فرد معين، وما يفعله، واستجاباته لمختلف المؤثرات، كلها أمور متغيرة تبعاً لتغير خبرته وثقافته.

مقومات الثقافة وعناصرها:

ويمكن تقسيم العناصر الثقافية إلى ثلاث مجموعات متميزة:

(أ) العموميات: وتشمل عناصر الثقافة التي تشيع بين الكبار بصفة عامة؛ فالأفراد في المجتمع، مثلاً، يأكلون أطعمة معينة، ويلبسون ملابس مصنوعة بطرق معينة، ويستخدمون لغة واحدة، ويحیی بعضهم بعضاً بطريقة واحدة، وقد تكون لهم معتقدات دينية واحدة، وأفكار اقتصادية وسياسية مشتركة، ويتقبلون قواعد للسلوك المهيبة واحدة. ولنتلاحظ أن العناصر العامة في ثقافة ما، هي عناصر خاصة بتلك الثقافة، وقد نجد بعضها من بين العناصر العامة في ثقافة أخرى، كما قد نجد بعضها في ثقافة أخرى، ولكن دون أن يكون لها صفة العموم.

(ب) الخصوصيات: وتتضمن العناصر التي لا نجد لها إلا بين بعض الكبار؛ ففي كل مجتمع أشياء ومعان لا يعرفها أو يعملها إلا أفراد مجموعات معينة من الناس، وهذه تمثل أساساً في المهارات وألوان المعرفة الفنية التي تتطلبها المهن المختلفة، فهناك تخصص في العمل في كل مجتمع، فالمشتغلون بالزراعة، لهم خصوصياتهم الثقافية المتصلة بهذه المهنة أو الحرفة فيعرفون أسرارها أكثر مما يتاح لغيرهم، وكذلك الحال للمشتغلين بالصيد أو المشتغلين بالرعي. كما أن للمهندسين خصوصياتهم

وللأطباء خصوصياتهم، وللمدرسين خصوصياتهم، التي تتمثل في فهمهم لأهداف التربية، والطرق المناسبة في مواقف معينة لتحقيقها وكيفية تقديم العون للتلاميذ؛ للتغلب على ما قد يصادفهم من مشكلات دراسية وغير دراسية.

وبالإضافة إلى الخصوصيات المهنية، توجد خصوصيات تنفرد بها جماعات من الأفراد الذين يشغلون مراكز أو أوضاعاً اجتماعية معينة. وقد أثبتت البحوث التي أجريت في بعض المجتمعات أن أبناء الطبقة الوسطى، أكثر اهتماماً من غيرهم من أبناء الطبقتين الأخرين العليا والدنيا في الحياة وفق القوانين التي يرتضيها المجتمع، كما أنهم حريصون على تحقيق التقدم لأبنائهم عن طريق التعليم المدرسى، ثم هم يهتمون بادخار جانب من دخلهم لمواجهة طوارئ الحياة في مستقبلهم. بينما تبين مثلاً أن أبناء الطبقة الدنيا يهتمون بالملذات الحسية العاجلة كما يهتمون بالحاضر لا المستقبل، ثم هم لا يعلمون من شأن القانون كثيراً ولا يلتزمون به، بل إن أفرادها يميلون إلى استخدام أساليب العنف الجسمي لحل خلافاتهم مع الغير.

ويلاحظ أن الخصوصيات، ولو أنها غير معروفة لجميع أفراد المجتمع معرفة دقيقة، إلا أن معظمها يعرفه كل فرد في المجتمع وخاصة في المجتمعات البسيطة. فقد لا يعرف الفرد كيف يطهى الطعام، ولكنه يعرف ما إذا كان طهيته جيداً أم لا، وقد تعوزه المهارة أو العلم الذي يعرفه الطبيب، ولكنه يستطيع أن يفهم وظيفة الطبيب في المجتمع وأهمية الصحة وبعض أساليب المحافظة عليها. أما المجتمعات التي تقدم فيها العلم تقدماً كبيراً فإن الخصوصيات فيها يصعب فهمها على غير المشتغلين بها.

(ج) البدائل، وتتمثل في العناصر الثقافية التي تشيع بين أفراد متفرقين، لا ينتمون لجماعة معينة بعكس الحال في الخصوصيات، كما أنها لا تشيع بين سواد المجتمع بعكس الحال في العموميات. وتتكون هذه العناصر من طرق التفكير والعمل التي تختلف عما يمارسه الناس من أفكار وأعمال، وذلك كالطريقة الجديدة في التدريس أو في طهي الطعام، أو الأسلوب الجديد في العلاج، أو غير ذلك من الأفكار والأعمال التي لا يعيش بها سوى أفراد قليلين. وقد سميت البديلات بهذا الاسم

لأنها تمثل عناصر، يملك الأفراد حرية الاختيار بينها وبين عناصر أخرى، يجدونها فى ثقافتهم: عمومياتها أو خصوصياتها.

والثقافات الثابتة نسبياً، التى لا تتغير على مدى سنين طويلة، هى الثقافات التى تقل فيها البديلات، ذلك أن البديلات تمثل الطرف النامى للثقافة، فعندما تظهر طرق جديدة للعمل وأفكار جديدة للتعامل وتنظيم الحياة، وتصل إلى الحد الذى يجعلها مقبولة لدى المجتمع عامة أو لدى طائفة معينة فيه، فإنها تندمج حسب طبيعتها فى العموميات أو الخصوصيات.

فالبديلات تمثل إطاراً يحيط بمحور الثقافة؛ ونعنى به العموميات والخصوصيات، وتتألف هذه البديلات من العناصر الثقافية غير المتألفة وغير المتحممة بالثقافة الأصلية، أو الدخيلة على الثقافة، والتى تنتظر السماح لها بالاندماج، مع الجانب المركزى من محتوى الثقافة.

ويتميز محور الثقافة (عمومياتها وخصوصياتها) بأنه يمثل الجانب الذى لا يقبل التغيير بسهولة، فهو جانب ثابت أو مستقر بصفة عامة، وذلك لأنه يمثل العناصر التى قبلها المجتمع بعد أن مرت بدور التجربة، ولذا فإن أى تعديل فيها يقابل غالباً بمقاومة من أفراد المجتمع. وهذا المحور يمثل القواعد الأساسية وأنواع المعرفة والمهارات التى يعيش بها الناس، والتى يواصلون سلوكهم ويررونه، والتى عليها يبنون آمالهم ومطامحهم، فهذه العناصر يستمد منها المجتمع استقراره، وعلى أساسها تقوم المؤسسات الاجتماعية، كما أنها تكون أسس الحكم الاجتماعى والأخلاقى وقواعده.

استمرار الثقافة وتجديدها:

ويعتبر تفاعل الفرد مع بيئته دعامة لاستمرار الثقافة وتجديدها، فالفرد يتفاعل مع بيئته المادية فيعدلها أو يتكيف معها؛ حتى يضمن استمرار حياته فيها، وهو يتفاعل مع بيئته الاجتماعية بعناصرها الثقافية ليضمن القدرة على الانسجام معها، والحياة فيها كعضو من أعضائها.

وفى هذا التفاعل بنوعه نجد أفراداً توافرت لديهم القدرة على التغيير فى بيئتهم

وتجديد ثقافتها، سواء أكان ذلك بفضل ما استحدثوه من أساليب جديدة أم ما نقلوه عن ثقافات أخرى.

وعن طريق هذا التفاعل أيضا تتم عملية النقل الثقافي من جيل إلى جيل، الأمر الذي يضمن للثقافة استمرارها. وقد يحدث هذا النقل عرضاً باتصال الصغار بالكبار، أو يحدث بطريقة منتظمة مرسومة، عن طريق المؤسسات الاجتماعية المختلفة ومنها المدرسة.

ولقد كان الاعتماد على اتصال الصغار بالكبار كوسيلة لنقل التراث الثقافي من جيل إلى جيل ممكناً في المجتمعات البدائية ذات الثقافة المحدودة، وكان الصغار يتعلمون عن الكبار عاداتهم ولغتهم وحرفهم والتقاليد المرعية بينهم، وغير ذلك من عناصر ثقافتهم. ومع تقدم المدينة وتعقدتها، أصبح هذا الأسلوب في تربية الصغار أسلوباً غير مجد، فأُنشئت المدرسة خصيصاً لتقوم بجانب مهم في التربية بدلا من الآباء.

وظائف المدرسة بالنسبة للتراث الثقافي:

وتقوم المدرسة بوظائف مهمة بالنسبة للتراث الثقافي، تؤيدها عند قيامها بوظيفتها التربوية، وتمثل تلك الوظائف فيما يلي:

• التبسيط الثقافي: وذلك عن طريق تقسيم الثقافة إلى علوم ومواد دراسية مختلفة، ثم تقسيم كل مادة وتوزيعها على السنوات الدراسية المختلفة، ثم ترتيب مقرر كل عام في تسلسل وتدرج ليسهل استيعابه.

• التطهير الثقافي: ويقصد به انتقاء ما هو جيد من ثقافة المجتمع وتقديمه للأجيال الناشئة؛ مما يعين على تطوير المجتمع ورفقه.

• التوازن الثقافي: وذلك عن طريق إيجاد تناسق بين عناصر الحياة الثقافية الخاصة بمختلف الطبقات الاجتماعية.

• التكامل الثقافي: ويقصد به تنسيق المؤثرات الخارجية التي يتعرض لها الناشء

فى المجتمع - القيم والنزعات والأحكام المختلفة - بحيث يتم توجيه السلوك الاجتماعى للناشئ توجيهاً سليماً.

المدرسة والتغير الاجتماعى:

قد يحدث التغير الاجتماعى فى أمة من الأمم، دون جهد مقصود من جانب المؤسسات الاجتماعية التى تعد المدرسة إحداها. إلا أن مثل هذا التغير يكون بطيئاً غير منظم. فتحقيق التغير المنتظم لا يتم دون تأزر تلك المؤسسات فى العمل من أجله، وبذلك يمكن تجنب ما قد تؤول إليه الحال إذا سارت الأمور دون توجيه.

أثر المدرسة فى التغير:

وكثيراً ما استخدمت المؤسسات الاجتماعية للمحافظة على نظام اجتماعى معين أو لتثبيت نظام جديد مستحدث، أو لتوجيه التطور الاجتماعى وفق خط مرسومة.

ولكن إذا تناولنا المدرسة باعتبارها إحدى تلك المؤسسات، ونظرنا فى مدى قدرتها منفردة على إحداث هذا التغيير، وجدنا ظلالاً من الشك تحيط بها. على أن بعض المربين يرى أن فى استطاعة المدرسة منفردة إحداث تغيير جذرى فى سلوك تلاميذها، بل إحداث تغيير فى بناء المجتمع نفسه، كما يمكنها تثبيت دعائم المجتمع القائم، هذا بينما يرى البعض الآخر أن المدرسة قادرة فقط على تغيير أنماط السلوك فى تلاميذها وتعديلها بصورة غير جذرية، وذلك لأن المدرسة تقوم فى وسط ثقافى، له تأثير قوى عليها وعلى تلاميذها، فهم معرضون لضغوط ثقافية فى حياتهم الأسرية وفى بيئاتهم المحلية.

على أنه من المتفق عليه أن المدرسة تستطيع على الأقل إحداث تغيير فى أنماط السلوك الظاهرى فى تلاميذها؛ مما يؤدى - عن طريق تكوين العادات والمهارات - إلى ترقية حياتهم الشخصية، وهى لا شك تغييرات مهمة، ومن واجب المدرسة أن تبذل الجهد لتحقيقها، لما فى ذلك من خير لأبنائها.

أما قدرة المدرسة منفردة على تغيير أنماط القيم الأساسية فى ثقافة المجتمع فأمر بالغ الصعوبة، وذلك لأن القيم تنمو نتيجة خبرات لا حصر لها، وما المدرسة سوى

إحدى المؤسسات الاجتماعية المتعددة التي تؤثر في الناشئين، على أن المدرسة قد تستطيع تغيير تلك القيم إذا بذلت جهداً كبيراً موجهاً لتحقيق ذلك، وتزداد هذه المهمة صعوبة ومشقة؛ إذا لم تحظ القيم الجديدة بقبول عملي من مجتمع الكبار.

ولقد اعتمدت بعض الدول كألمانيا النازية على المدرسة كأحدى المؤسسات الرئيسية في التحول إلى نظام اجتماعي جديد، على أنه من المؤكد أن ثمة تأثيرات ثقافية أخرى قد هيأت الجو لنمو هذه الأنماط الجديدة للسلوك، ثم أن العناية كانت موجهة للأجيال الحديثة الناشئة.

ويلاحظ أنه إذا لم تكن هذه التغيرات انعكاساً لرغبات شعبية، اضطرت المدرسة إلى اتباع أساليب التلقين والتثبيت والتدريب، دون اهتمام بالنقد وحرية التفكير والتعبير.

وأثر المدرسة في التغيير الاجتماعي يتضح أيضاً من زاوية أخرى، ذلك أنها - كمؤسسة تربوية - تؤثر بما تقدمه لتلاميذها من خبرات معينة في اتجاه نموهم ومداه، الأمر الذي ينعكس على المجتمع، إذا ما شب هؤلاء وأصبحوا في مراكز قيادية في مجتمعهم، تمكنهم من المشاركة في التخطيط لبناء هذا المجتمع.

واجب المدرسة نحو التغيير:

ويشير التفكير في دور المدرسة في التغيير الاجتماعي سؤالاً مرتبطاً بواجب المدرسة إزاء التغيير الاجتماعي.

ويختلف الرأي حول واجب المدرسة إزاء هذا التغيير؛ فهناك رأى يقول إن واجب المدرسة أن تحافظ على الوضع القائم، عن طريق التمسك بمنهجها وأساليبها دون التفات لأصوات التغيير خارج جدرانها. ورأى ثان يرى أن على المدرسة أن تعدل من فلسفتها ومنهجها؛ بحيث تتماشى مع ما يحدث من تغيرات في المجتمع. أما الرأي الثالث فيقول إن واجب المدرسة أن تمسك بزمام التغيير الاجتماعي وتقوده؛ بمعنى أن تنفرد المدرسة بوضع الأهداف الاجتماعية الجديدة، وتعمل على تحقيقها ولو عن طريق القوة.

وتقرير ما إذا كان الواجب يقتضى المحافظة على نظام اجتماعى معين أو تغييره يتطلب استخدام معايير معينة. وفى مجتمع ديمقراطى يجب أن يكون معيار الحكم على صلاحية نظام معين أوفساده هو مدى تحقيقه لكرامة الإنسان.

وفى ضوء هذا المعيار، نجد أن الرأيين الأول والثانى يتعارضان مع الديمقراطية، حيث إنهما يتضمنان رفض وقبول النظم الاجتماعية الجديدة، دون فحص ناقد لها، على أساس من المعايير الديمقراطية.

كذلك نرى أن رأى الثالث القائل بأن واجب المدرسة أن تمسك بزمام القيادة، يتعارض مع فكرة القيادة المشتركة بأنواعها المختلفة، فهو تسليم لمؤسسة واحدة، هى المدرسة، بدور قيادى رئاسى ثابت بالنسبة لجميع مشاكل المجتمع.

إن القيادة لازمة وضرورية فى المجتمع الديمقراطى، ولكنها يجب أن تسلم لأصحاب القدرة على مواجهة المشكلات القائمة. والقيادة المفروضة الثابتة التى ينتحلها شخص أو مجموعة من الأشخاص بالنسبة لمشكلة ما، أو بالنسبة لكل المشاكل، تعتبر قيادة استبدادية غير ديمقراطية، ويصدق هذا بالنسبة للمدرسة كما يصدق بالنسبة لأية مؤسسة أخرى.

وعلى أية حال.. فالمشاهد عملياً أن المدارس فى الدول المختلفة - بما فى ذلك الدول التى حدثت فيها انقلابات أو ثورات - لم تقم بقيادة ما تم من تغييرات اجتماعية، بل إنها عدلت من نفسها لتسير فى ركاب تلك التغييرات، وأصبحت أداة من الأدوات التى استخدمت لتحقيقها، وكانت الدول فى كل هذه الأحوال مصدر التغيير.

ما دور المدرسة إذا فى مجتمع ديمقراطى:

إن دور المدرسة هو مساعدة الأفراد على التسلح بالتفكير التأملى الناقد والمهارات فى حل المشكلات؛ فالتغييرات الاجتماعية الجزئية التى يتكون منها جميعاً التغيير الاجتماعى العام، ليست إلا حلولاً لمشكلات معينة؛ فإذا استطاعت المدرسة تعليم تلك المهارات لتلاميذها، تكون قد ساعدت الناس على تقويم التغيير الاجتماعى وتوجيهه. وفكرة «مدرسة المجتمع» التى تهتم باشتراك الطالب فى مشروعات المجتمع المحلى ودراسة مشكلاته تمثل أسلوباً ميسوراً؛ لتكوين مواطنين توافر فيهم هذه المهارات.

المدرسة وعلاقتها بالمؤسسات الاجتماعية الأخرى:

سبق أن تحدثنا عن دور المدرسة فى عملية التربية، ونشير فيما يلى إلى الظروف التى اقتضت من المجتمعات العمل على إنشاء تلك المؤسسة الاجتماعية «المدرسة» لتقوم خصيصاً بمهمة تربية النشء.

على أننا نبادر فنؤكد أن المدرسة ليست المكان الوحيد الذى تتم فيه عملية التربية، ذلك أن التربية تتخذ مكاناً لها؛ حيث يمر الإنسان بخبرات تؤثر فى سلوكه مستقبلاً. ومعنى هذا أن التربية تحدث أيضاً فى المنزل، وعن طريق المؤسسات الاجتماعية المختلفة، بل وفى الحياة العامة نفسها.

غير أن هذا لا يقلل من أهمية الدور الذى تقوم به المدرسة فى هذا السبيل، ذلك أن المجتمع قد هباً لها ظروفًا، تجعلها أقدر من غيرها من المؤسسات على مساعدة النشء على النمو فى الاتجاه السليم.

التربية فى المجتمعات البدائية.

وإذا عدنا إلى الوراء لنلقى نظرة على التربية فى المجتمعات البدائية، وجدناها تتم بصورة مختلفة عما يجرى فى المجتمعات الحديثة، ذلك أن سبيل التربية فى تلك المجتمعات البدائية كان تقليد الصغار للكبار، والمشاركة فيما يقومون به من أعمال؛ فالولد يشترك مع أبيه فيما يمارسه من حرف الصيد، أو الزراعة، أو صناعة الأدوات التى يستخدمها فى حياته اليومية، والبنات تشارك أمها فى حياة المنزل، وما تتطلبه من أعمال تؤهلها فى المستقبل؛ لتكون زوجة وأماً فى مجتمعها القبلى.

وكان هذا الأسلوب فى التربية كافياً للمحاطة على كيان ذلك المجتمع واستمراره، فالثقافة فى تلك المجتمعات، ثقافة محدودة جامدة، وكان فى استطاعة المنزل أن يعلمها كلها أو معظمها إلى الأجيال الناشئة. على أن الأمر لم يستمر على هذه الحال، إذ إن الثقافة بدأت تتراكم، وساعد على ذلك ظهور الكتابة، التى سجلت العناصر الثقافية المختلفة لتلك المجتمعات على مر السنين، هذا، إلى جانب تعقد التراث الثقافى، الأمر الذى جعل المنزل غير كفاء لإعداد الناشئين للحياة الناجحة فى مجتمعهم.

وترتب على ذلك تنازل المنزل عن كثير من نشاطه الجامع في سابق السنين إلى مؤسسات، تخصص كل منها في ناحية من نواحي النشاط المختلفة.

نشأة المدرسة:

والمدرسة واحدة من تلك المؤسسات، وقد أنشئت لتقوم بالجانب الأكبر من مهمة التربية في تلك الظروف، وكان عليها أن تقوم بوظائفها المختلفة بالنسبة للثقافة المعقدة التي أوجبت إنشاءها، من تبسيط وتطهير وتوازن وتكامل - كما أشرنا من قبل - لتضمن تلك المجتمعات استمرار بقائها أو في عبارة أخرى، استمرار ثقافتها وتجدها، وعهد بالإشراف على عملية التربية في المدرسة إلى أفراد أعدوا للقيام بتلك المهمة.

وكما قدمنا، لم يعن إنشاء المدرسة للقيام بمهمة التربية أنها المؤسسة الوحيدة التي تؤثر فعلا في تربية النشء؛ فهناك مؤسسات اجتماعية أخرى كالأسرة والصحافة والسينما والإذاعة وغيرها، وكلها تلعب دوراً مهماً في عملية التربية.

الأسرة:

لقد انكشفت مسئولية الأسرة بالنسبة لتربية أبنائها عما كانت عليه قبل نشأة المدرسة، غير أن أثرها ما زال قوياً في تشكيل أبنائها؛ ذلك أن الطفل في السنوات الأولى من حياته يكاد لا يتعرض لتأثير من خارج الأسرة فهو يتأثر بمستواها الثقافي والاجتماعي، كما يتأثر بنوع العلاقات التي تربط بين الأبوين من ناحية، والأبناء من ناحية أخرى. وينعكس ذلك كله على ما يتكون لديه من معلومات، واتجاهات، ومهارات، وغيرها من مكونات السلوك التي سبق أن أشرنا إليها.

وعندما تخرج المرأة للعمل، يصبح الأبناء عرضة لتأثيرات خارجية، عن طريق من يقوم برعايتهم، ولهذا ينبغي اختيار هؤلاء وفق معايير معينة؛ حيث إن تأثيرهم في الأبناء في هذه الظروف يكون كتأثير بقية أفراد الأسرة أو أقوى.

أهمية التعاون بين الأسرة والمدرسة، ومجالاته:

وتخطىء الأسرة إذا اعتقدت أن مهمتها في التربية قد انتهت بالشحاق ابنها

بالمدرسة؛ فالمدرسة فى حاجة إلى عون الأسرة دوماً كى تستطيع تحقيق أهدافها التربوية. ومن واجب الأسرة أن تبادر بتقديم تلك المعونة ضماناً لحسن إعداد أبنائها. ويتمثل أساس هذا التعاون فى توثيق الصلة بين الأسرة والمدرسة؛ لىحيط كل منهما علمًا بحياة الابن فى المجالين، مما يعين على تفسير سلوكه تفسيراً سليماً، واتخاذ الخطوات المناسبة لتوجيهه توجيهاً فعالاً.

ولا يقل واجب الأسرة إزاء عن واجب المدرسة، التى يجب أن ترسم خطة لتوثيق علاقة الأسرة بها.

وفى التقارير المدرسية، والمعارض، والحفلات، ومجالس الآباء وغيرها فرص متاحة لتحقيق ذلك.

فالتقارير المدرسية مثل التى ترسلها المدرسة إلى ولى الأمر أثناء العام الدراسى، يعتبر أحد المجالات التى تلتقى فيها الأسرة مع المدرسة، والتعاون بينهما فى هذا المجال يقتضى من كل منهما القيام بمسئولياته نحوه لتحقيق الخير للأبناء. فواجب المدرسة أن تحرر التقرير بدقة، وبلغة يفهمها ولى الأمر، وأن يكون التقرير شاملاً جوانب نمو التلميذ المختلفة، ويقترح أساليب العلاج الخاصة إن كانت هناك حاجة إليها، وأن تحرص المدرسة على التأكد من أن ولى الأمر قد فهم هذا التقرير، ولو احتاج ذلك إلى مقابلة شخصية بالمدرسة. كذلك تقتضى الاستفادة من هذا المجال من جانب الأسرة أن تهتم بما جاء فى هذا التقرير، وأن تتصل بالمدرسة إذا لزم التوضيح، وأن تعمل فى ضوء مقترحات المدرسة؛ لمعاونة التلميذ على التغلب على الصعوبات التى تواجهه فى نموه.

علاقة المدرسة بالمؤسسات الاجتماعية الأخرى:

وتشمل الإذاعة، والتليفزيون، والصحافة، والسينما، والمسرح، والمكتبات العامة وغيرها.

ولهذه المؤسسات تأثير على أبناء المجتمع بما تدعو اليه من قيم، وما تقدمه من اتجاهات وأفكار، وما تنميه من تذوق وتقدير.

ولما كان بعض هذه المؤسسات يحدد عن واجبه أحياناً بالنسبة لتكوين المواطن الواعى المستنير، فقد أوجب ذلك على المدرسة أن تُحصن أبناءها بالمهارات الأساسية، التى تمكنهم من حسن الاختيار، والقدرة على النقد، والاستماع الجيد والقراءة الفاحصة، مع توجيههم إلى الإنتاج القيم، بدراسة وإبراز قيمته وآثاره، ففى ذلك تنمية لقدرتهم على تذوق الجيد منه وتقديره والإقبال عليه.